

مؤقت

مجلس الأمن  
السنة الحادية والستون

الجلسة ٥٤٤٠

الأربعاء، ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦، الساعة ١٥/١٠

نيويورك

الرئيس: السيد إيكوي . . . . . (الكونغو)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي . . . . . السيد شيركن

الأرجنتين . . . . . السيد دالتو

بيرو . . . . . السيد رويروس

جمهورية تنزانيا المتحدة . . . . . السيد مانونغني

الدانمرك . . . . . السيدة لوي

سلوفاكيا . . . . . السيد بريان

الصين . . . . . السيد جانغ يشان

غانا . . . . . نانا إفاه - أبنتنغ

فرنسا . . . . . السيد دلا سابلير

قطر . . . . . السيد النصر

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السير إمبر جونز باري

الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد بولتون

اليابان . . . . . السيد كيتاوكا

اليونان . . . . . السيد فاسيلاكيس

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس

الأمن (S/2006/248)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

06-35163 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة

من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

(S/2006/248)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثلة لبنان، تطلب فيها دعوتها إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعترزم، بموافقة المجلس، دعوة تلك الممثلة إلى المشاركة في المناقشة، دون أن يكون لها حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغلت الآنسة زيادة (لبنان) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2005/248، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ من الأمين العام، يحيل فيها التقرير نصف السنوي الثالث بشأن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

معروض على أعضاء المجلس أيضاً الوثيقة S/2006/298، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من

الداغمرك وسلوفاكيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2006/259، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الجمهورية العربية السورية.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضاً، سوف أطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الأرجنتين، بيرو، جمهورية تنزانيا المتحدة، الداغمرك، سلوفاكيا، غانا، فرنسا، قطر، الكونغو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان

المعارضون:

لا أحد

المتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، الصين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت كما يلي: ١٣ صوتاً مؤيداً، ولم يعارض أحد، مع امتناع عضوين عن التصويت. وعليه، اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد شيركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

إن الاتحاد الروسي ما فتئ يدعو إلى تعزيز الاستقرار في لبنان

بلدي ضرورة لإعادة تأويل فقرات منطوق ذلك القرار أو إلزام الأطراف بالمزيد من الالتزامات. ونرى أن علينا أن نواصل السعي إلى تنفيذ القرار وإيجاد حل مُرضٍ لبعض المسائل كترع سلاح الميليشيات اللبنانية وحلها، وبسط السلطة اللبنانية على جميع أراضي البلد. ومن جانبنا، نرى أن السبيل الأمثل لحل تلك المشاكل إنما يكون من خلال الحوار الوطني اللبناني الذي بدأ في آذار/مارس الماضي.

ويرى وفدي أن منطوق الفقرة ٤ من القرار المتخذ اليوم ينبغي أن يُفسر في ضوء أحكام القانون الدولي ذات الصلة فيما يتعلق بالشؤون الدبلوماسية.

وتقرّر اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية بشكل محدد أنه يجب إنشاء العلاقات الدبلوماسية والتمثيل الدبلوماسي المتبادل من خلال رضا الدول المعنية المتبادل. ولا يعتقد بلدي أنه ينبغي لمجلس الأمن التدخل في هذه المسائل ذات الطبيعة الثنائية البحتة. وترى الأرجنتين أن الفقرة ٤ من قرار هذا اليوم لا تشكل سابقة يمكن الاستناد إليها في المستقبل بشأن هذه القضية أو أي بنود أخرى من جدول أعمال المجلس. وسواصل التأكيد على أن إقامة العلاقات الدبلوماسية ورسم الحدود مسألتان ينبغي للدول المعنية أن تبت فيهما من خلال الحوار والمناقشة بدون تدخل خارجي.

ونشجع لبنان وسوريا على المضي قدماً في هذا المسار في الأشهر القادمة، ونرحب بالبيان الصادر عن مسؤولين سوريين رفيعي المستوى في ذلك الصدد.

وفي عملية مناقشة مشروع القرار هذا، قدّم وفدي عدة تعديلات لشرح موقفنا المذكور آنفاً. ووافق مقدمو القرار على عدد من اقتراحاتنا ولذلك تمكن بلدي من التصويت مؤيداً مشروع القرار. ولكن، اسمحوا لي بالتشديد هنا على إصرار وفدي على ضرورة اتساق أي إجراء يتخذه مجلس الأمن في المستقبل استناداً إلى هذا القرار اتساقاً تاماً مع

وتطبيع الوضع في سورية، وبالتالي تعزيز علاقات النديّة وحسن الحوار الحقيقي لصالح الشعبين اللبناني والسوري وتوطيد الأمن في المنطقة.

ونحن على يقين من أن السبيل الوحيد لتعزيز سيادة لبنان ووحدته وسلامه أراضيّه يتمثل في الحوار بين دمشق وبيروت. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التقدم البناء الذي أحرز مؤخراً في تسوية عدد من المسائل الحدودية بين البلدين يدلّ بوضوح على توفر الفرص لذلك.

وقرار المجلس اليوم لا يتماشى مع ما سبق ذكره، ولا يساعد على تحقيق تسوية بناءة للمسائل المعلقة بين البلدين أو تعزيز التفاهم المتبادل بينهما. ولا يرى الوفد الروسي حاجة في هذه المرحلة بصفة خاصة إلى أي رد فعل رئيسي آخر من جانب مجلس الأمن بشأن المسائل المتصلة بالعلاقات السورية - اللبنانية.

ومع ذلك، فقد أعربنا عن استعدادنا للموافقة على بيان رئاسي رسمي، وتقديمنا بتعديلات واقتراحات بهذا الشأن. وللأسف، فإن مقدمي مشروع القرار لم يأخذوا بها على النحو الواجب، ولم يتسن التوصل إلى اتفاق كامل. ونهج مقدمي مشروع القرار مخالفٌ لما درج عليه مجلس الأمن، وينبغي ألا يُرسي سابقة في هذه الهيئة الرئيسية لصون السلم والأمن الدوليين.

وبناء على ما تقدم، وجد الاتحاد الروسي أنه لا يمكنه تأييد ذلك القرار.

**السيد دالوتو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):** يود

وفدي أن يعلل تصويته لصالح القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، الذي اتخذته المجلس للتو.

وفدي يؤيد تنفيذ جميع أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، الذي لا يزال هو النص الرئيسي الذي يوجه عمل مجلس الأمن بشأن هذه المسألة. وفي هذا السياق، لا يرى

وإسرائيل، وبين سورية ولبنان، وبين لبنان وإسرائيل، وذلك من أجل إقامة سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط في موعد مبكر.

**السيد النصر (قطر):** صوت وفد بلدي مؤيدا للقرار إيمانا من دولة قطر بموقفها الثابت الذي يتمثل في الالتزام بسيادة لبنان، ووحدته، وسلامته الإقليمية، واستقلاله السياسي. كما يعبر موقفنا عن احترامنا الكامل للرغبة الصادقة لدى اللبنانيين في مواجهة القضايا الوطنية الصعبة عبر الحوار الوطني. وهنا يود وفد بلدي أن يؤكد ترحيبه بهذا الحوار وتشجيعه لجميع الأطراف المشاركة فيه على المضي قدما. وفيما يتعلق بالعلاقات السورية اللبنانية، نؤكد على أن الروابط التاريخية والعوامل الديمغرافية والجغرافية العميقة والثيقة المشتركة بين البلدين الشقيقين لن تسمح لأي توتر بالسيطرة على جو الوفاق بينهما في نهاية الأمر. وقد أكد المشاركون في الحوار الوطني بالإجماع على ضرورة إبقاء العلاقات قوية وإيجابية ومبنية على الاحترام المتبادل والندية. ويدلل أيضا وجود اللجان المشتركة العليا بين البلدين على رغبتهما الصادقة في مواصلة التنسيق فيما بينهما بالطريقة التي يجدها مناسبة من أجل معالجة القضايا العالقة بينهما بما لا يتعارض مع سيادتهما.

ومن جانب آخر، يؤسفنا إغفال القرار الإشارة إلى انتهاكات إسرائيل المستمرة للخط الأزرق، إذ أنها من العوامل التي تعيق تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وهي تشكل انتهاكا لسيادة لبنان وسلامه أراضي، كما أشار إلى ذلك الأمين العام في تقاريره المقدمة إلى مجلس الأمن.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.  
رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

أحكام القانون الدولي ذات الصلة. وينبغي ألا يتجاوز الإجراء الإطار المحدد في منطوق القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

**السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية):**

ما فتى رأي الصين الثابت يتمثل في ضرورة أن يراعى في العلاقات الدولية مبدأ احترام السيادة والاستقلال وسلامة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وهذا هو مبدأ أساسي في سياسة الصين الخارجية. وهو أيضا مبدأ أساسي محدد في ميثاق الأمم المتحدة. وتفهم الصين وتؤيد تماما رغبة لبنان في إقامة علاقات دبلوماسية مع جيرانه ورسم حدوده معهم ومطالبته بذلك. ويحدونا ومطالبته بذلك. ويحدونا خالص الأمل أن تواصل لبنان وسورية حوارهما الثنائي من أجل التوصل تدريجيا إلى حل ملائم.

وفي ضوء ذلك، كانت الصين تأمل أن يدخل مقدمو قرار اليوم تغييرات مناسبة على مشروع القرار من أجل التوصل إلى إجماع في المجلس وإرسال رسالة إيجابية، ومتوازنة، وبناءة. وقد أحطنا علما مع التقدير بالجهود التي بذلها مقدمو القرار. وللأسف، لم تبدد التغييرات المدخلة قلقنا الأساسي. وبالتالي، اضطرت الصين إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار.

ويمر لبنان حاليا، بمنعطف تاريخي. ونهني حكومة لبنان وشعبه بما أحرزاه من تقدم. ويحدونا خالص الأمل في إمكانية المحافظة على الاستقرار والوحدة في لبنان، الأمر الذي لا يساهم في تحقيق الأمن والتنمية على الصعيد الداخلي فحسب، بل في توطيد السلم والاستقرار لدى جيرانه ومنطقة الشرق الأوسط برمتها.

وكل المساعدة الخارجية ينبغي أن تقدم بروح بناء. وينبغي أن تراعى مراعاة تامة حساسية القضايا المعنية وتعقيدها وأن تتفادى إضافة عناصر عدم استقرار جديدة. والصين مستعدة لمشاركة سائر المجتمع الدولي في جهد مشترك يرمي إلى إيجاد حلول للمسائل القائمة بين فلسطين